مصادر تاريخ المغرب المعاصر

عبد العزيز بنعبد الله

إن الظاهرة البارزة التي يندهش لها فكر المؤرخ الناقد هي ما انفرد بملاحظتها ثلة قليلة من رجالات التاريخ التنظيري بين معطيات الحوليات المغربية والأوربية خاصة منذ بداية القرن العشرين إلى استقلال المغرب عام 1956. وتندرج ضمنها فترة الحماية الفرنسية التي لم تدم في الحقيقة إلا عقدين من السنين (1936-1956) نظرا لاستمرار المقاومة المسلحة بالمملكة في سهول المغرب وجباله وصحرائه علاوة على ثورة المجاهد امزيان عام 1909 والزعيم الخطابي في منطقة الريف. وقد حللت هذا الجانب إجمالا في كتابي حول تاريخ المغرب (في مجلدين). وهذه الظاهرة هي التي توالت مجاليها ومجالاتها طوال ألف عام كان المغرب القطر الإسلامي الوحيد لذي احتفظ باستقلاله خلالها – كما يقول ليفي بروفنصال – حيث اصطدم (الفاطميون) في القرن الرابع الهجري بصمود عارم عندما تصدوا لاحتلال منطقة فاس وبوابة الصحراء في تافيلالت وسجلماسة، كما اصطدم الأتراك بأشد مقاومة عندما قاموا بنفس المحاولة في القرن التاسع الهجري. وعندما عجز الفريقان عن تحقيق أطماعهما – للفتّ في عضد الكيان المغربي – اتجها إلى باقي المغرب الكبير وإلى بلاد الكنانة لبسط نفوذهما على نواح شاسعة منها.

وإلى جانب هذه الحوليات التي ما زال بعضها غامضا خاصة في ما سماه (كوتيي) Gautier بـ «العصور الغامضة في تاريخ المغرب» ألقيت بعض الأضواء على فترة غامضة – إن لم أقل مجهولة – من تاريخ المغرب المعاصر وهي فترة ما بين سنتي 1900 و 1912 (أي قبيل الحماية الفرنسية باثنتي عشرة سنة). وقد قمت بتحليل وثيق للكثير من التقارير القنصلية الأوربية لا سيما منها الفرنسية والأنجليزية والإسبانية لتقصي بعض الحقائق التي ظلت دفينة الوثائق الدبلوماسية السرية والتي بدأ الكشف عنها ولو جزئيا بعد الحماية الفرنسية. وقد قضيت فترة غير قليلة في تحليل استقرائي لمعطيات هذه الحوليات تمكنت بعدها من رسم تصور شامل أحيانا وتفصيلي تارة أخرى عن ما جريات كانت بعض حواضر المغرب ميدانا لها. وطلب مني آنذاك رئيس جامعة المحمدية (فضالة سابقا) الدكتور عبد الواحد بلقزيز إلقاء محاضرة في الموضوع لخصتها في خمسين صحيفة.

وكانت هذه الدراسة فاتحة لسلسلة من الأبحاث أسهمت بها في تحقيق جوانب شتى من تاريخ المغرب المعاصر، يخص قسط منها صحراء المغرب شرقا وغربا وقد جمعت ما عثرت عليه من معلومات نادرة في جذاذة Fichier تبلغ عدد بطاقاتها ربع مليون وحدة.

وكانت مصالح استعمارية تابعة لإدارة الحماية الفرنسية قد شرعت في إعداد ونشر مجموعات حول مدن المغرب وقبائله لم تكن تخلو من فوائد تتخللها أحيانا إيعازات مغرضة مما حداني إلى العمل على تصنيف مجموعات موازية باسم (معلمات جهوية) (Monographies régionales) تتبعت فيها المعالم والأعلام الحضارية والفكرية والسياسية لكل منطقة مع تحريات تنظيرية دقيقة للنصوص المغربية والعربية والأجنبية. وقد أصدرت منها لحد الآن المعلمات الأولية حول المغرب الشرقي بعنوان (المسار الألفي لمنطقة وجدة) بإشراف (جمعية أنجاد)

و(فاس منبع الإشعاع في القارة الإفريقية) بإشراف جمعية فاس – السايس و(وزان المنبع العلمي والروحي) بإشراف (دار الضمانة) بوزان و(معلمة تطوان) بإشراف (جمعية اسمير) و(معلمة الغرب والقنيطرة) بإشراف (جمعية سيدي مشيش)، ومعلمات أخرى منها (سلا أولى حاضرتي أبي رقراق) بإشراف مكتبة الصبيحي ومليلية وسبتة بعنوان (معقلان مغربيان بارزان في البحر الأبيض المتوسط). ولا تزال هناك نحو العشرين معلمة جاهزة للطبع تحلل خواص ومميزات المناطق المغربية الأخرى شمالا وجنوبا وجبالا وسهولا بالإضافة إلى معلمات ثقافية فنية حضارية تلقي الضوء على المجالات المختلفة في المجتمع المغربي.

وكانت مطالبة المغرب باستقلاله في ميثاق حادي عشر يناير 1944 حافزا لحماية الإدارة الفرنسية على إصدار تاريخ جديد للمغرب لم يكن يخلو من توجيه غير أن فوائده انصهرت في كثير من عوامل الطمس أو اللبس للواقع الموضوعي المغربي فتصديت منذ أن صدر الكتاب في أواخر 1946. صنفه الأستاذ هنري طيراس Henri Terrasse (مدير معهد الدراسات المغربية العليا) (وهي السنة التي أنهيت فيها دراستي الجامعية وانضممت إلى هيئة التحرير في كل من جريدة العلم ولسان الحركة الوطنية (L'Action du Peuple) التي حملت بعد ذلك اسم (جريدة الاستقلال) (بالفرنسية) وكان مديرها إذ ذاك هو المرحوم الأستاذ عبد الرحيم بوعبيد يساعده الأستاذ محمد اليازغي وكنت أحرر القسم الثقافي والتاريخي، فأصدرت أثناء الخمسينات سلسلة أبحاث نقضت فيها ما تهلهل في كتاب (طيراس)، وجمعت هذه الدراسات في كتاب واحد هو «التيارات الكبرى للحضارة المغربية» بتقديم الأستاذ الكبير الزعيم علال الفاسي "Les Grands Courants de la Civilisation du Maghreb" عززته بكتابين آخرين باللغة العربية بعنوان «مظاهر أو معطيات الحضارة المغربية» حللت فيهما جوانب شتى من المجالات والمجالي العمرانية والاجتماعية والاقتصادية للمملكة عبر العصور.

وقد اهتبلت هذه الفرص فأعددت ضمن جذاذتي (Fichier) ما علق بذاكرتي من أحداث عشتها شخصيا في الحقل الثقافي والإعلامي والوطني، وهي ثرية بما انطوت عليه من معالم وتحليل لهذه المعالم تعطي صورة ولو مقتضبة عن جوانب عامضة مما طبع المجتمع المغربي من ظواهر لها أبعادها في جميع المسارات الحضارية. ولعل لبعض النظرات والتقديرات الشخصية – مهما يكن صاحبها – وزنا لا يخلو من فائدة لا سيما إذا انصبت هذه التحليلات في نظرات توليفية بين معالم تعتبر أسيسة لتطور المجتمع المغربي في فترة مضطربة من مساراته التاريخية وفي ضمنها عناصر لم يتح بعد الكشف عنها نظرا لصلتها بشخصيات وطنية أو ثقافية تركنا لها مجال إزاحة الستار عنها كلا أو بعضا مخافة الحياد عن الحقيقة.

والواقع أنه مهما تكن إسهاماتنا في تطعيم ذاكرة الأحداث نحن الذين عشنا هذه الفترة – فسيظل الواقع الحق في حاجة إلى تحليل وتنظير موضوعيين من طرف شخصيات عايشت الأحداث. ونذكر أن زميلنا محمد إبراهيم الكتاني قد صنف بحثا حول نشاطه ونشاط أصدقائه من المجاهدين في منفاهم كما ساهم في هذا المجال كل من زميلينا أبي بكر القادري وعبد الكريم غلاب ومازال عندهما الكثير نرجو أن لا يضنا به لرفع الغموض عن بعض الجوانب الهامة في تاريخ المغرب وكذلك الأمر بالنسبة لباقي الزملاء.

وكان حصول المغرب على استقلاله فرصة لخوض غمارات جديدة في دعم الكيان الحضاري المغربي، فسنحت لي فرصتان ثمينتان عملت خلال الأولي كمدير للتعليم العالي والبحث العلمي على تأصيل التعليم الإسلامي في كل من جامعة القرويين بفاس وكلية ابن يوسف بمراكش وفروعهما في المملكة وذلك بتنظيم برامجهما بالعلوم الحديثة واللغتين الفرنسية والانجليزية. كما اهتبلت الفرصة الثانية عندما أحيلت إلي إدارة (مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي) التابع لجامعة الدول العربية فواصلت في إطاره عملي التأثيلي للغة القرآن طوال

ربع قرن (1961-1984) فكانت النتيجة أن تحقق توحيد المصطلحات العلمية (التقنية والاجتماعية والاقتصادية) في مختلف أطوار التعليم الثانوي لأول مرة في تاريخ اللغة العربية، وذلك عبر سلسلة من مؤتمرات للتعريب ضمن ثلة من رجالات المجامع العربية والهيئات اللسنية والأفراد العلميين. وكان لذلك وقع كبير في الأوساط العلمية في الشرق العربي والإسلامي مما حدا كلا من رئيسي مجمعي دمشق وعمان إلى الإشادة بها ورغبتهما في إعادة طبعها تعميما للفائدة. كما أبرز الصحافي القدير (أنيس منصور) في إحدى افتتاحياته لجريدة الأهرام المصرية) مكانة هذا النتاج التوحيدي ملاحظا أنه لو لم يكن من أعمال جامعة الدول العربية إلا هذا العطاء لكفر عن كثير من نواقصها – كما يقول أنيس منصور – وهذا مجال آخر يندرج في إسهاماتنا المتواضعة في تطعيم المصادر العربية بخصوص المشرق والعالم الإسلامي دعمناه بالوثائق التي حققنا بعضها وحررنا بعضها الآخر في كل من المجلتين اللتين أشرفنا على إدارتهما وهما (مجلة اللسان العربي) التي صدر منها أزيد من ثلاثين مجلدا و(مجلة القدس) التي صدر منها بالفرنسية نفس العدد عززناها بكتابين اثين باللغة الفرنسية حول (فلسطين) و(عاصمتها القدس). وكنا نخلل هذا العطاء بإلقاء محاضرات في أزيد من عشرين جامعة في القارات الثلاث (آسيا وإفريقيا وأوربا) مع المساهمة في عضوية الموسوعات العربية ومختلف الدوريات العلمية والحضارية التي تصدر شرقا وغربا باللغتين.

وقد عرضت علينا حينذاك مناصب سامية وزارية ودبلوماسية عامي 1957 و1958 غير أن اهتماماتنا العلمية واضطلاعنا برسالة خالدة في ميدان الدراسات الإسلامية من جهة واللغوية من جهة أخرى لم تسمح لنا بقبول ما عرض علينا من مناصب. وكانت من جملة ما عكفنا على تجميعه وتحليله التسجيل عن طريق الحاسوب لكل ما شاهدناه أو عشناه في الحقل الوطني والعلمي والثقافي. وهنا بدأ صراع جديد لدعم مغربية الصحراء لا سيما بعد أن عينني أمير المومنين

محمد الخامس عضوا في كل من «لجنة الحدود» وعملي فيه مع الزعيم علال الفاسي وكذلك «المجلس الاستشاري» الذي كان يرأسه المرحوم المهدي بن بركة، وكنت أنوب آنذاك مع زميلي المرحوم عبد الجليل القباج مدير (جريدة العلم) عن حاضرة الرباط بالمجلس المذكور. وما زالت لدي الوثائق المتعلقة بكل ذلك ولم تكد تبرز قضية الصحراء المفتعلة في الميدان الدولي حتى صنفت كتابين أحدهما باللغة العربية وهو «معلمة الصحراء» رسمت فيه صورا حية عن معالم وأعلام ومختلف مجالات الفكر والثقافة والعمران بالصحراء مع إثبات نصوص معاهدات واتفاقات دولية تشهد بمغربية الصحراء. أما الكتاب الآخر فهو (الحقيقة حول الصحراء) (Vérité sur le Sahara) نشرته مؤسسة Horvath في مدينة (ليون) بفرنسا، كان له انتشار في القارة الأوربية. وظللت منساقا في هذا المسار عندما عينني جلالة المرحوم محمد الخامس عام 1960 في الوفد الذي رافق صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن ولي عهد المملكة آنذاك إلى نيويورك للمشاركة في الدورة السنوية لمنظمة الأمم المتحدة وذلك كخبير في الشؤون الإفريقية، أسند إلي جلالته تحرير «الكتاب الأبيض» le Livre Blanc حول الصحراء باللغة الفرنسية وقد ترجم بعد ذلك إلى مختلف اللغات فكان في هذه الوثائق مساهمة أولية في دعم مصادر المغرب المعاصر في وحدته الترابية. وبعد وفاة جلالة الملك محمد الخامس أحال علي مؤتمن سره أمير المؤمنين الحسن الثاني قضيتين أساسيتين تتعلقان بالصحراء :

الأولى : تحليل وترجمة نصوص عربية منها نص بيعة (قاضي الداخلة) إلى اللغة الفرنسية إفراغا لها في قالب دولي لإدراجها في ملف الصحراء بالمنظمة الأممية.

والقضية الثانية هي إعداد تقرير «لمحكمة لاهاي» الدولية التي أحيلت عليها قضية الصحراء.

وكان أمد النقاش قد طال فيها بين ممثلي وفود المغرب وموريطانيا والجزائر مما حدا القاضي الإنجليزي إلى وضع سؤال ذكي للخروج من المأزق وهو «معرفة هل المذهب المالكي انتشر في الصحراء وكل من الجزائر والمغرب أم انتشر في المغرب وحده مع صحرائه ؟» ورسائل مطبوعة ومخطوطة تشهد كلها بوحدة الفكر المالكي بين المغرب والصحراء مع انتشار مذهب الخوارج الإباضية بالجزائر. فتوجهنا بأمر من جلالته صحبة الزميلين عبد الوهاب بنمنصور وعبد الهادي التازي لتقديم تقريري الذي تلوته أمام جلالته فوافق عليه فتبلورت في نصه الذي ترجمته للفرنسية حجة بالغة ارتكزت عليها المحكمة الدولية للاعتراف بمناهج البيعة التقليدية الصادرة عن شعب الصحراء للعرش المغربي فانطلقت غداة صدور هذا القرار (المسيرة الخضراء) التي فجرت دويا صاخبا من التأييد في كثير من أقطار العالم.

وقد صدرت دراسات بمختلف اللغات لتحليل هذه الماجريات تخللتها أحيانا انتقادات غير مسؤولة ناتجة عن جهل مركب للواقع المغربي، فلذلك واصلت تحليلاتي لمعطيات حضارية وسياسية تمس جوانب من تاريخ المملكة خلال العصور الوسطى والعصر الحديث لإدراك طابع الاستمرارية مع الفترة المعاصرة التي عشناها خلال القرن العشرين.

وقد أصدرت لإبراز هذه المعطيات مصنفات ألقت الضوء على مختلف المظاهر التي تبرز ما عرفته المملكة من مكانة في الحقل الدولي خاصة عبر ضفتي البحر المتوسط حيث أصبح الأسطول المغربي في وحداته الأربعمائة أول أسطول في المتوسط – كما يؤكد ذلك أندري جليان – مما حدا (صلاح الدين الأيوبي) إلى الاستنجاد به لمحاربة الصليبيين على أن الأسطول المرابطي كان يمخر عباب المياه الفلسطينية قبل ذلك بمائة سنة حسب تأكيدات (مذكرات) أمير قشتالة ألفونس السابع (Alfonse VII).

وكان الأمير الموحدي عبد المومن بن علي أول من تنبه إلى استراتيجية جبل الفتح أو جبل طارق في سنة الأخماس (عام 555 هـ) وقد لاحظ (أندري جوليان) كذلك أن هذا الأسطول استطاع القضاء على القرصنة البحرية بإنشاء ميليشيات تصدت للصوص البحر مسلمين منهم أم مسيحيين، مما أضفى أمنا نسبيا على الحركة التجارية الدولية التي أصبحت ترتكز على مناهج طريفة أبدعها الموحدون، كان لها دور في بلورة القانون الدولي اقتصاديا وتجاريا. كما يلاحظ ذلك أيضا المؤرخ الفرنسي (أندري جوليان) و(ماس لاطري) Mas-Latrie. ومما ركز وحدة المبادلات بين الدول عبر البحر المتوسط مساهمة المغرب بنقد أصبح له وزن دولي هو الدرهم المغربي الذي سك عامي 181 هـ و183 هـ ولا يزال نموذجان منه في متحف كاركوف بروسيا والمكتبة بباريز.

والواقع أنه لا يخلو أي عصر في تاريخ المغرب من مآثرات ومآثر، ففي العهد السعدي كان لمعركة وادي المخازن آخر القرن العاشر الهجري تأثير قوي رفع راية المغرب بين الدول التي خطبت. وده وتهاوت آنذاك إحدى كبريات الدول الاستعمارية وهي البرتغال التي فقدت استقلالها طوال ستة عقود من السنين كما كانت هزيمتها عاملا على تحرير مستعمراتها في الخليج العربي. وقد حاولت البرتغال الانقضاض على المغرب من صحرائه الممتدة إلى حدود «مالي» فهب أحمد المنصور إلى إقامة حواجز جنوبي المملكة لسد الطريق على المستعمر الذي انبرى المولى إسماعيل العلوي بعد ذاك بأزيد من قرن لتحرير ما كان قد احتله البرتغاليون من جيوب استكمل تطهيرها من براثن الاستعمار حفيده المولى محمد بن عبد الله بتحريره لمدينة (الجديدة) (مازاغان) وإقامة طريق جديدة على طول المحيط لوصل شمال المغرب بجنوبه بعد أن عزز المسارات الداخلية جده المولى إسماعيل بأربع وسبعين قلعة امتدت على طول البلاد وعرضها. وقد قام المولى محمد الثالث لأول مرة في تاريخ الإنسانية باستئصال ربقة الاسترقاق بجميع أصنافه فأدرج ذلك في بنود معاهداته مع أوربا التي أكد المؤرخ الفرنسي

(كايي) Caillé أن هذا العاهل الفذ قد لقن أوربا بمآثره الطريفة أسيسة القانون الدولي الحديث.

على أن فترة ما بين 1900 و1912 م رغم غموضها لم تكن مجردة من أي عطاء ثري يدرج المملكة في عداد الدول المتطورة، لأن المغرب عرف كيف يستغل «مؤتمر الجزيرة الخضراء» الذي انعقد عام 1906 لتدويل قضية المغرب والقضاء ولو نسبيا على تكتلات الاستعمار الأوربي وخاصة منه الفرنسي لتمزيق وحدة المملكة إلا أن الدسائس كانت أدهى مما يستطيع المغرب تحمله رغم ما أذكاه إذ ذاك من طموحات وانتماءات للفكر التحرري النابع من نشاط (تركيا الفتاة) مما حدا الأمير مولاي عبد الحفيظ إلى وضع «مشروع دستور» لا يقل تحررا عن الدساتير المعاصرة. وقد ترجمنا نصه الكامل إلى الفرنسية في كتابنا حول (التيارات الكبرى). كما أن المولى عبد العزيز شكل (مجلس الأربعين) لمعارضة هذه الدسائس، ولكن (المافيا) التي كشفت الوثائق القنصلية الأوربية عن بعض تفعيلاتها المأسوية خاصة في مجال رهانات المديونية زادت في الطين بلة وعجلت بمأساة الحماية.

وقد كان المغرب أمينا في حركته الهادفة إلى نشر الفكر الإسلامي في بعده المسالم. فإذا ما دققنا النظر في مختلف فصول تاريخ المغرب منذ الفتح الإسلامي إلى اليوم لاحظنا بكل اعتزاز أن الفتح الإسلامي لم يقم في العهد الأول إلا باستطلاعات قام بها (عقبة بن نافع) (عام 52 هـ). تلتها حركات توجيهية في عهد (موسى بن نصير) و(طارق بن زياد) عام 82 هـ (وقيل 92 هـ). وكانت دولة إسلامية قد تأسست آنذاك تلقائيا في عهد الوليد بن عبد الملك بمنطقة الريف باسم (مملكة نكور) أو (دولة بني صالح) أنشأت أول مسجد في المغرب على غرار مسجد الفسطاط بمصر. وقد شبت حوالي (عام 122 هـ) ما يسميه بعضهم بثورة البربر فكانت حقا انتفاضة لا ضد الإسلام ولكن ضد بني أمية الذين انحرفوا عن الإسلام حيث أرادوا تخميس البربر المسلم أي فرض

الجزية عليه. والدليل على ذلك أنه لم يكد يمر نصف قرن حتى دخل إلى المغرب (عام 172 هـ) المولى إدريس الأول مرفقا بمولاي راشد ورائد بربري، فهبت اثنتا عشرة قبيلة بربرية للالتفاف حول شخصه الكريم بصفته من سلالة الرسول عليه السلام. ولم تكن هذه القبائل لتنصاع بهذه العفوية لرجل أجنبي وهي التي كانت دوما فيما بينها في صراع مستمر مما حدا المؤرخ العربي ابن خلدون إلى وصف هذه الظاهرة بأنها تكاد تكون الوحيدة في تاريخ الإنسانية، لاسيما وأنها شكلت مظهرا حرا لتقرير المصير قبل أن تعرف أوربا مبدأ تقرير المصير. وقد عمل المغرب على محو كل ما كان يتذرع به المستعمر لوصل المملكة بتاريخ الذين حاولوا استعمارها. من ذلك أن الفاتح الإسلامي عوّض اسم (موريطانيا الطنجية) الروماني باسم إسلامي هو (سوس الأدنى)، وظل هذا الاسم جاريا إلى القرن الحادي عشر الهجري. وقد أكده كل من ابن عذارى في («البيان المعرب» ج 1، ص 307) وهو المتوفى عام (695 هـ/1295 م) وابن القاصي المتوفى عام 1025 هـ) وهو مؤلف «درة الحجال» و«جذوة الاقتباس» و«المنتقى المقصور» حيث لاحظ سوس الأدنى يمتد من وادي ملوية إلى وادي أم الربيع (تندرج فيه منطقة فاس).

تلك عجالة مقتضبة تبرز من خلالها روح وثّابة أذكت الشعب المغربي عبر العصور، بل روح مواطنة إنسانية فتحت قلبها وموطنها لكل منبوذ أجنبي شعر بالبغي والظلم فكان المغرب ملجأً يؤويه ويؤمنه كما فعل بآلاف الأعلاج المسيحيين الذين فروا من سطو قادة الإقطاع بأوربا وكذلك آلاف اليهود ا لذين طردتهم من ربوعها هولندا والدنمارك وفرنسا والبرتغال وإسبانيا طوال ثلاثة قرون فيما بين (1200-1422 م) وهذا الفكر التحرري هو الذي جعل المغرب يحتفظ باستقلاله طوال أزيد من ألف سنة كما تذكيه اليوم روح عارمة للدفاع عن وحدته الترابية في هذا القرن الواحد والعشرين.